

العدد الثالث | حزيران 2009

أفكار

نشرة نصف سنوية تصدر عن برنامج أفكار 2 لدعم المجتمع المدني اللبناني، الممول من الاتحاد الأوروبي، بإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية



على عتبة أفكار 3

يزهر مع مرور هذا العام وعد بتمويل أوروبي جديد لدعم مبادرات المجتمع المدني اللبناني تحت عنوان «أفكار 3». أكد هذا التوجه رئيس المفوضية الأوروبية في بيروت السفير باتريك لوران في كلمة القاها خلال لقاء تقييمي لنتائج برنامج أفكار بجزيئه في الثاني من كانون الأول 2008.

وإذا كانت توجهات هذا التمويل وأطره ما زالت قيد التداول، وموآثيقه الرسمية لم تصدر بعد، فإن أصول العمل بالمشاريع تقتضي منا نظرة موضوعية لرسملة ثمار السنوات الخمس من عمر هذا البرنامج لمراحل مقبلة. ولا بد لنا من رؤية شاملة تسعى إلى تحويل الثغرات إلى نقاط قوة وتمتين القدرات المؤدية إلى نجاحات على غرار ما تم التوصل إليه.

يخطيء من يختصر «أفكار» بأنه مجرد عملية توزيع هبات على جمعيات محتاجة. بل إن هذا البرنامج يتسم بأهدافه وأبرزها تعزيز المجتمع المدني اللبناني في سبيل احترام الحقوق الأساسية. وينفذ ضمن أطر قانونية وإدارية وتقنية واضحة في النصوص ومطبقة بشفافية. لقد حمل بجزيئه منذ العام 2004 إلى جانب الدعم المالي إلى أربعين منظمة غير حكومية لبنانية فائزة باستدراجي اقتراح، دعماً تقنياً مواكباً ومدرباً ومحاوراً يوماً بيوم خلال مرحلة التنفيذ. فساعدنا في تذليل الصعوبات التي كانت تحول دون بلوغ أهدافها. ونظم 15 دورة تدريب على المهارات الإدارية وإعداد المشاريع والتقييم والتطوع وغيرها من المواضيع. وأقام 13 حلقة حوارية عن مواضيع مختلفة تجذب اهتمام المجتمع المدني اللبناني ومؤسساته. وقدمت المنظمات إنتاجاً متقدماً لناحية الدراسات الميدانية ومشاريع القوانين وحملات التوعية والتدريب والحوار بين الشباب.

«أفكار» عالم قام بجد ذاته. عمل مع بعضه أحياناً ومع المؤسسات الحكومية والوزارات حيناً آخر ومع البلديات قليلاً. سعى إلى التفاعل مع سلطة القرار فأنشأ فسحة عبرت المنظمات غير الحكومية المشاركة فيها عن هواجسها وهمومها وبيئت نقاط ضعفها. عندها انصبت الجهود على تدعيم القدرات الادارية لنقل هذه المنظمات الصغيرة التي لم تكن تمتلك الا حماسها ومتطوعها الى مرحلة التنظيم والاحتراف في الادارة والتواصل وتنظيم مواردها البشرية. اما في أفكار 2 فكانت الصورة أوضح والخطوات أمتن في تطوير القدرات وتوجيهها وفق حاجاتها نحو تنظيم نفسها من الداخل أولاً ونحو بناء شراكات لا بد منها في المراحل المقبلة. فمهما اجتهدنا وأنجزنا ضمن عملنا يبقى البحث دؤوباً عن فاعلية التأثير والقدرة على التغيير. وإذا كان هذا هو المقياس الفعلي للنجاح فإن مزيداً من تعزيز الشراكات هو المطلوب بين المنظمات نفسها، ومع وسائل الاعلام ومع القطاع الحكومي الذي شهد تعاوناً قابلاً للتطوير بين مختلف اجهزته ضمن مشاريع أفكار. لقد أرسى «أفكار» قواعد ثابتة لشراكة حقيقية وقابلة للتعميم بين القطاع العام ممثلاً بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والمجتمع المدني اللبناني. تجربة نموذجية، ديموقراطية وقابلة للتعميم.

يمنى الشكر غريب
منسقة برنامج أفكار

انتجوا... اصدروا... وزعوا

■ «حقي في العمل» كان شعاراً لإصدارات مؤسسة الزورق وشملت دراسة قانونية ودليل تدريب وفيلماً وثائقياً وموقعا إلكترونياً ومطويات.

■ «صدى الصمت» نشرة فصلية تكلمت باسم النساء المعنفات من إصدار الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة بالإضافة إلى فيلم وثائقي ومشروع قانون ودراسة تحليلية.

■ «الحوار الإلكتروني» جمع على الإنترنت المتحاورين تحت هذا العنوان لجمعية بلدي التي أصدرت ملصقات ترويجاً لهذا الحوار.

■ «الشباب يعثر» عنوان كتاب قصة ونشرة وملصقات ومطويات ومسرحية بالدمى المتحركة وموقع الكتروني كانت جميعها من ضمن نشاطات الحركة الإجتماعية.

■ «ما تضرب بدمك، بالدم بتخلص روح» شعار مجموعة من الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية ولمطويات وملصقات إعلانية أصدرها مركز التنمية والتخطيط إلى جانب موقعه الإلكتروني في حملة لتشجيع المواطنين على التبرع بالدم.

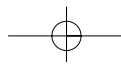
■ «هلق صار وقتا» شعار لخص حق الشباب في المشاركة الذي دعا إليه مشروع حركة السلام الدائم. وقد أصدرت مطويات ومجلة «بصمة» وأنتجت وثائقياً عن المشروع ودليلاً لتدريب الجمعيات على العمل مع الشباب وآخر للإعلام. ووزعت برامج الشباب المنتخبين لمجلس الشباب.

■ في ظل شعار «معاً أهدافنا ثمر نجاحاً» أنتج منتدى المعاقين في لبنان الشمالي فيلماً وثائقياً وحلقة تلفزيونية عن الإعاقة والدين، ولوحات إعلانية وملصقات ومطويات وأصدر كتابين ضمّوا مضمون الندوات والمؤتمرات حول تطبيق حقوق المعاقين في العلم والعمل.

■ «من الشباب إلى الشباب» كان عنوان مشروع أم النور للوقاية من الإدمان على المخدرات الذي نتج عنه أسطوانة موسيقية وفيها أغان باللغات الثلاث، بالإضافة إلى فيلم ومسرحيتين وكتابين.

■ الإعلاميون وأخلاقيات المهنة، كتاب أصدرته «الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات»، وجمعت دراسات لعدد من الإعلاميين. ونشرت كتيباً حول نتائج مراقبة الإعلام الانتخابي، وقرصاً مدمجاً يحوي دليلاً للإعلاميين من أجل تنظيمية الانتخابات. كما افتتحت موقعها الإلكتروني الجديد ضمن برنامج أفكار 2.

■ «حوار الأديان» إسم حمله 12 عدداً خاصاً أصدرته جمعية «نهار الشباب» ضمن مشروعها «صحافيون شباب ناشطون للحوار بين الأديان». هذه الملصقات أعدّها عدد من الصحافيين الذين تدربوا ضمن المشروع.



الصدمة النفسية والبيئة السليمة والمجتمع المدني في الإعلام عناوين ثلاثة لطاولات حوارية

المحاضرون خلال ورشة الإعلام.

كما لاحظ معالجة غير مشوّقة للمواضيع التي تطرحها المنظمات غير الحكومية، لا تستغل الوسائل السحرية ولا الإمكانيات التلفزيونية المتاحة بحيث يصعب تسويقها والإفادة منها إعلانياً. فتتحول عبثاً أو كأساً مرّة لا ترغب إدارات التلفزيونات في تجرّعها، وإن أجبرت على ذلك فإنها تبتئها في ساعات متأخرة من الليل.

أما الاستاذ نديم عبد الصمد فلفت في مداخلة تحت عنوان، «من أجل شراكة فعالة بين المنظمات التسمية ووسائل الإعلام» إلى أن منظمات المجتمع المدني تلحظ دوراً بارزاً للإعلام، في مراحل التخطيط للحملات الميدانية التي تستهدف التغيير على مختلف مستوياته، وفق ما يطلق عليه اصطلاحاً «الإستراتيجية الإعلامية الفعالة». ورأى أنه لكي يتمكن المجتمع المدني من الاستفادة القصوى من الإعلام، لا بدّ من الإجابة على تساؤلين إثنين:

أولاً: كيف ينشأ تحالف بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكيف يتم التخطيط للحملة الإعلامية وبالتالي التوجه نحو وسائل الإعلام وإستراتيجياتها؟ وثانياً: كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني في الحملات كشريك معني في عملية التغيير؟

ثم تحدّث ممثلو هيئات المجتمع المدني وإعلاميون وركزت مجمل المداخلات على أوجه الخلل في العلاقة بين الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وطرح آراء متنوعة حول فكرة ترى أن معيار التفاعل الإيجابي يقوم على تبنّي وسائل الإعلام لقضايا المجتمع وليس على عرض الأنشطة عبرها.

وشجع اللقاء ختاماً على التشبيك بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مشترك واعتماد الحملات الإعلامية للإضاءة على القضية المشتركة. ودعا إلى الاستفادة مما تتيحه وزارة الإعلام من مساحة بث لمؤسسات المجتمع المدني في التلفزيون. وحضّ على بذل جهد مهني وثقافي داخل المؤسسات الإعلامية تعزيزاً لثقافة الاعلاميين في قضايا المجتمع المدني.

ورأى ضرورة تنمية الإعلام المناطقي من جهة وتفعيل اهتمام وسائل الإعلام بشؤون المناطق الواقعة خارج العاصمة وضواحيها. واقترح اللقاء إنشاء منظمة غير حكومية تضم متخصصين عاملين في الإعلام والإعلان والتسويق وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والحكومة دورها تفعيل العلاقة وتشبيطها من المجتمع المدني إلى الإعلام وبالعكس، والسعي

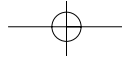


تتوالى اللقاءات الحوارية المرتبطة وثيقاً بالمجتمع المدني اللبناني والتي تنظمها مؤسسة إيمرجانس للمساعدة التقنية لبرنامج أفكار 2. في 27 آذار الماضي تناولت الطاولة الحوارية السابعة موضوع «تعزيز حس المواطنة في سبيل بيئة سليمة»، سبقها في 12 كانون الأول 2008 اللقاء الحواري السادس ومحوره «مقاربات برامج ما بعد الصدمات النفسية: مهام وتحديات». وكانت الطاولة المستديرة الخامسة التي عقدت في 18 تشرين الثاني 2008 ركزت على دور وسائل الإعلام في الترويج لاهتمامات المجتمع المدني ومبادراته.

أين الإعلام من المجتمع المدني؟

في موضوع وسائل الإعلام أدار الصحفي السيد علي الأمين جليستين للحوار. بداية لفتت منسقة برنامج أفكار اليمنى الشكر غريّب إلى نقطتين في الإشكالية المطروحة. تتمحور الأولى حول قدرات المنظمات غير الحكومية على صناعة إعلام يغطي نشاطاتها وينظم حملاتها وينشر رسالتها وأفكارها التغييرية بالتعاون مع الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي. وترتبط الثانية بالمساحة الإعلامية المخصصة لهذه المنظمات ولقضاياها في ظل واقع سياسي ومتطلبات مالية ضاغطة على وسائل الإعلام.

ثم كانت مداخلة للأستاذ غيث يزبك تحت عنوان «العلاقات بين المرئي والمسموع والمنظمات غير الحكومية: واقع ومرتجى». وأشار فيها إلى غياب برامج مشتركة يُنتجها التلفزيون والمنظمات غير الحكومية، باستثناء بعض التلفزيونات غير المصنفة أولى في الإحصاءات. وعزا الأسباب إما إلى عدم وجود الميزانيات المادية للمنظمات وإما إلى ضعفها، ما يرضي التلفزيونات المتعثرة ولا يرضي منافساتها الأكثر قدرة.



وحدّدوا أدوات ناجحة مستعملة خلال عمليات التدخّل، مشددين على أهمية المشاركة الفاعلة للمستفيدين طوال حلقة المشروع. وأشاروا على سبيل المثال إلى أن سجناء رومية المدمنين على المخدرات إستطاعوا تمكين بعضهم البعض بتبادل الخبرات ضمن مجموعات التركيز ما سمح لهم بدعم بعضهم البعض من الناحية العاطفية.

وفي المقابل، ذكر أن الصدمة لم تعد محصورة بمدة مقدّمة من الزمن؛ بل يبدو أنّها تنتقل من جيل إلى آخر (الصدمة الثانوية/الانتقالية).

في النهاية، تمّ تسليط الضوء على أهمية اعتماد مقارنة شاملة تركز على حاجات المستفيدين في المشاريع النفسية الاجتماعية. وخلال جلسات استخلاص المعلومات، كانت المواضيع المذكورة الأكثر تكراراً مرتبطة بالحاجات النفسية الأساسية (تأمين المأكل

لاستصدار قوانين من مجلس النواب تساهم في تحفيز وسائل الإعلام والمجتمع المدني على التعاون والتنسيق. ويكون على هذه المؤسسة فتح آفاق على هذا الصعيد وإيجاد مساهمات مشتركة تؤمّن المنفعة المتبادلة.

تحديات الصدمات النفسية

عنوان الطاولة السادسة كان «مقاربات برامج ما بعد الصدمات النفسية: المهام والتحديات»، وهو موضوع متخصص لجهة المنحى والمنهجيات بقدر ما هو شامل لجهة التأثير والمفاعيل على ما ذكرت منسقة برنامج أفكار يمنى الشكر غريب. وأشارت إلى تعاون المنظمات الدولية مع المنظمات المحلية في إقامة برامج قصيرة المدى من المعالجة الاجتماعية - النفسية خلال حرب تموز 2006، في موازاة تأهيل هذه المنظمات للعمل على المديين المتوسط والبعيد. وأوضحت تعلق الإشكالية المطروحة بتوقيت هذه البرامج وكيفية تنفيذها في ظل استمرار تراكم الصدمات النفسية وخصوصية الواقع اللبناني.

ثم كانت مداخلتان للسيدات ناتي دير ساهان وضياء صلاح أبو مصلح، بإدارة للأنسة دنيز المر التي طرحت أسئلة لتحديد أعضاء الفريق المحترفين الواجب مشاركتهم في المشاريع النفسية الاجتماعية، وتنفيذ أمثولات الخبرات السابقة في هذه المشاريع، والتفكير في ما يجب تكراره وتعديله وتقديمه مستقبلاً وفي كيفية ضمان استدامة مشاريع وخدمات المنظمات غير الحكومية حتى بعد توقّف التمويل؟

وبيّنت الردود أن المتخصصين الواجب إشراكهم في الفريق هم المعالج المتخصص في الصدمات لتأمين الخدمات النفسية للمستفيدين محتاجي المساعدة. معالج المأساة لتسهيل التعبير عن المشاعر والتفيس/ المساعدون الاجتماعيون في هذا المجال (المربون المتخصصون والمنشّطون الاجتماعيون والمساعدون الاجتماعيون) لضمان الوساطة مع المستفيدين وإنفاذ نشاطات المشاريع/ المعالج الوظيفي لإعادة التأهيل من الإصابات الجسدية والتكيّف مع المساحة ونشاطات الاسترخاء/ المعلمون المدربون القادرون على اكتشاف علامات الاضطراب الإجهادي الذي يعقب الصدمة (PTSD) عند العمل مع الأطفال وإحالتهم إلى الجهة المختصة عند الحاجة./الأعضاء غير المشاركين في العمل الميداني، القادرون على توفير الدعم لأعضاء الفريق الآخرين.

أما في الأمثولات المستخلصة فميّز المشاركون، من خبراتهم السابقة، بين مستويين من التدخّل في المشاريع النفسية الاجتماعية التي طبّقوها وهي المشاريع المنفّذة خلال حالات الطوارئ أو بعدها والمشاريع المنفّذة خلال حالات الصدمة غير الطارئة (الحبس مثلاً).

التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة الفاعلة في «النشاطات النفسية والاجتماعية»

والمسكن الآمن إلخ). وهي تعتبر هماً أساسياً قبل الرفاه النفسي. وعددت العوائق التي تحول دون قدرة المنظمات المحلية على الاستدامة وأبرزها: المدى القصير لمعظم المشاريع بسبب ضعف التمويل/ الندرة الشديدة للمنظمات التي تتوقّع «خطة نجاة» وتضعها، ما يسمح لها بتمديد أجل المشروع بعد توقّف التمويل/ ليس هناك سوى بضع منظمات تعمل على مشاريع الوقاية لنشر الوعي العام في المجتمع إزاء الصدمة. أما الحلول المقترحة فالتعاون بين مختلف المنظمات غير الحكومية والمشاركة الفاعلة للمجتمع في النشاطات النفسية الاجتماعية (إعتماد إمكانات ومهارات المستفيدين) وتحديد مصادر الرعاية الاجتماعية المتخصصة ونظام الإحالة.

المواطنة والبيئة السليمة

حضر اللقاء الحواري السابع، وعنوانه «تعزيز حس المواطنة في سبيل بيئة سليمة»، عدد من رؤساء البلديات وممثلون عن منظمات المجتمع المدني وإعلاميون وناشطون في مجال البيئة. بداية لفتت منسقة برنامج «أفكار» يمنى الشكر غريب إلى أهمية تعميم الوعي البيئي، ثم طرح مدير الطاولة نبيل حسن أسئلة، تناولت كيفية تحسين الأداء للتأثير الفعلي بسلوك الأفراد وتغيير تصرفاتهم اليومية والتنسيق بين مختلف مكونات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة ودعا المتحاورين لمناقشتها.

رئيسة التحرير التنفيذية لمجلة «البيئة والتنمية» راغدة حداد عرضت عدداً من التجارب لاشراك الشباب في العمل البيئي وتمكينهم من المطالبة ببيئة أفضل،

السيدة غريب تلقي كلمتها.



ودعا الدولة إلى دعم المشاريع البيئية كإلحاف الشمسية مثلاً، وإلى تطوير الأطر القانونية الحامية لعمل الجمعيات البيئية. ثم كان نقاش مستفيض تحدّث فيه معنيون في الشأن التربوي وممثلو البلديات وعدد من الناشطين الاجتماعيين وعدد من ممثلي الجمعيات البيئية الناشطة. فدعت التوصيات إلى مزيد من التعاون بين الوزارات المعنية، وإلى تنظيم حملات توعية بيئية محلية تساند البلديات الملتزمة بيئياً وتمكنها من الاستمرار. وشجعت على مزيد من التنسيق وبناء التحالفات والمناصرة بين الجمعيات العاملة في مجال التوعية البيئية، وعلى تحفيز المواطنين على احترام القوانين الموجودة قبل التفكير بنص قوانين جديدة. ودعت إلى تخصيص أسبوع للبيئة تقام فيه ندوات وحملات مناصرة. وشددت على أهمية ربط التدهور البيئي بالكلفة الاقتصادية لتحفيز الناس على حماية البيئة من أجل التوفير، واستخدام هذا النوع من التحفيز (الإيجابي) بالإضافة إلى التحفيز المعاكس (زيادة الضرائب). واقترحت إنشاء «شرطة بيئية» تراقب سلوكيات المواطنين في هذا المجال وتعميم «شريعة المواطن البيئي اللبناني» وإشراك الإعلام في العمل البيئي. كما دعت إلى زيادة صلاحيات وزارة البيئة.

وقدمت توصيات حول كيفية تفعيل برامج التوعية البيئية لتستقطب الشباب وتحدث تغييراً في سلوكهم وأبرزها إعطاء الشباب دوراً فاعلاً في المشروع (المشاركة في مسابقات/ تنظيم انتخابات وغيرها)، خلق إطار يمكن الشباب من رؤية نتيجة عملهم (إصدار كتيب - فيلم وثائقي)، عدم الاكتفاء بالتوعية وتدريبهم على المناصرة واستخدام الإعلام بشكل فاعل. ورأى السيد رامي حرفوش وزير البيئة في حكومة الظل الشبابية، «أن التوعية البيئية لا تقتصر على استعمال شعارات عاطفية عن حب الطبيعة بل بتكوين ثقافة حسن استعمال الموارد، أساس الاقتصاد الوطني، واحترام حق الآخر في العيش الكريم في وطن عصري نورثه للأجيال القادمة». وشدد على «دور المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام والسلطات المدنية ثم دور الحكومة في بناء السلوك البيئي السليم». وناقش ارتباط التدهور البيئي بالصحة العامة والكلفة الاقتصادية، وأوصى بتفعيل دور التششع البيئية في المدارس ووقف التسويات في المخالفات البيئية

المحاضرون خلال ورشة البيئة.



ورش تدريب ايمرجانس

من دينامية الفريق إلى تخطيط المشاريع وتصميمها

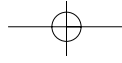


عن دينامية الفريق

تحت عنوان «دينامية الفريق: تشييط المجموعات لتبادر إلى الحوار وحل النزاعات» أدار المدربان الأوروبي جيريمي كوندور واللبناني نزار رمال ورشة العمل السادسة. وبعد شرح وافٍ لدينامية الفريق، تمّ تفصيل مؤشر أنماط مايرز بريغز الذي يؤمن الطريقة الإيجابية والفعّالة لفهم الاختلافات بين الأفراد وتقديرها. وجرى التطرق إلى القواعد الأساسية لإدارة الفريق وإدارة الصراعات بحسب طوماس كيلمان. ووصف الخبير كوندور عملية إدارة الفريق بشكل ناجح

توالت الورش التدريبية التي أقامها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من تنظيم مؤسسة ايمرجانس الأوروبية للمساعدة التقنية. وفي هذا العدد من نشرة أفكار عرض لثلاث ورش أخيرة من أصل ثمانية موجهة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية اللبنانية. الورشة السادسة عقدت في 18 و19 أيلول 2008 وتناولت «ديناميات الفريق وإدارة الصراعات»، والورشتان الأخيرتان توالتا في 19، 20، 26، 27 شباط 2009، حول «تحديد وتطوير مفاهيم المشروع وتحليل الحاجات». وقد شارك فيها حوالي 70 ممثلاً عن منظمات غير حكومية لبنانية.

١- ورشة دينامية الفريق.
٢- ورشة تحديد المشاريع والحاجات.



"النزاع يولد من تضارب المصالح والقيم وعلى الوسيط المداخلة على الحوار وتسهيل المفاوضة"

ستقوم فيها المبادرة. إذا كان المشروع يقع في نطاق محدود، فلا بد من التفكير كيف يمكن أن يتوسع ليشمل كامل الإطار الذي يُنفذ فيه المشروع.

- الموضوع Thème: ويتعلق بحاجة لها أولوية الاهتمام في أوساط السكان المستفيدين.

- الهدف Target: إختيار مجموعة من المستفيدين المباشرين والذين قد يكون لهم تأثير مباشر على بقية المستفيدين من المشروع، وفي الإطار الأوسع إذا أمكن.

الورشة الأخيرة

الورشة الأخيرة ضمن برنامج أفكار 2، إستكملت موضوع الورشة السابعة مع المدربين خافيير شونك وكرم أبي يزبك. وحددت كيفية دراسة الواقع الميداني من أجل التخطيط لنوعية المشاريع الوارد تنفيذها بالإضافة إلى كيفية هيكلة هذه المشاريع ضمن أربعة مستويات منطقية.

تضم المستويات الثلاثة الأولى: الأهداف العامة للمشاريع والهدف المحدد والنتائج. فيما يركز المستوى الرابع على النشاطات. ويكتسب التوصل إلى الهدف المحدد ضمن المهلة الزمنية للمشروع أهمية كبرى. إذ إنه يشكل «محور» المشروع بأكمله وحوله تدور كل المبادرة. ويوضح شونك أنه لا يكفي التنفيذ على نحو فعّال إن لم يقترن بالتأثير على مستوى الأهداف .

أما في ما يتعلق بالتقييم فيشير إلى أنه ينبغي قياس أثر الهدف المحدد بالنسبة للهدف الشامل أو العام. ولفت إلى ضرورة التنبه إلى أن البعد الزمني المحدد يجب أن يتزامن مع المدة الكاملة للجدول الزمني للمشروع الشامل.

ومن ثم قسم شونك في تدريبه نهج الإطار المنطقي. وحدد ثلاثة أطر منطقية لمتابعة أوجه المشروع وهي: المنطق «العمودي» أو منطق المشروع، المنطق «الأفقي» المستخدم في التقييم والرصد، المنطق «المتعرج» الذي يُستخدم للمراقبة النهائية للمشروع.

لقد ركز الخبراء في ورش العمل الثلاث على التمارين التطبيقية للنظريات التي تمّ شرحها. كانت العروض واضحة من خلال رسوم تخطيطية ووسائل شرح حديثة أفاد منها المشاركون وذلك بحسب الملاحظات التقييمية التي وضعوها بعد انتهاء كل ورشة عمل. أما الخبراء اللبنانيون فتابعوا لاحقاً الجمعيات التي شاركت في التدريبات واستكملوا تدريب أعضاء هذه المنظمات غير الحكومية في أماكن عملهم حول كيفية تطبيق هذه النظريات، لجهة إدارة الفريق بشكل ناجح والحؤول دون نشوء النزاعات ولناحية تنفيذ المشاريع من التخطيط السليم وصولاً إلى التنفيذ الدقيق والفعّال.

بالعصر الحاسم في كل إدارة، وبين أن «ثقافة» الفريق، وأسلوب القيادة والقواعد التنظيمية والاتصالات المنهجية تشكل عناصر قوة في دور الفريق. إذا تمّ تجاهلها أو تهملها يعكس ذلك على الفعالية التنظيمية». كما اعتبر أن إدارة الصراعات عنصر مهم جداً في العلاقات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني سواء مع المستفيدين من خدماتها أو مع مصادر التمويل والمساعدة التقنية أو مع الشركاء والحكومة المضيفة.

وعرضت الدورة موضوع الوساطة داخل النزاعات، مراحلها وقواعدها. «فالنزاع يولد من تضارب المصالح والقيم. وروحية الوسيط تتطلب منه المحافظة على الحوار وتسهيل المفاوضة المباشرة بين الأطراف المتنازعة وبكل الظروف». إن حل النزاعات بالطريقة اللاعنافية يشكل عاملاً حاسماً لإغناء العلاقة وتطورها لأنه يفسح المجال للخلق والإبداع الذي لا يعرف حدوداً».

تحديد المشاريع وتحليل الحاجات

في الورشة السابعة التي تناولت «تحديد وتطوير مفاهيم المشروع وتحليل الحاجات» مع المدربين الأوروبي خافيير شونك واللبناني كرم أبي يزبك، تمّ شرح الفرق بين المشروع Project والبرنامج Program والعملية Process.

فالمشروع هو مساهمة مستتقة من مجموعة من الأطراف الفاعلة، لمدة زمنية محددة تُستخدم خلالها كمية محددة من الموارد. وتتحقق خلالها الأهداف المرسومة عبر أنشطة معينة. أما عناصر المشروع فتُستكمل عبر الإجابة على الأسئلة التالية: من؟ مجموعة من اللاعبين/متى؟ التوقيت/ بماذا؟ الموارد/ ماذا؟ النشاط/ كيف؟ الطريقة/ لماذا؟ الهدف.

والبرنامج هو مجموعة من المشاريع التشغيلية في منطقة معينة تتلاقى من حيث أهدافها العامة. وهذه البرامج يمكن أن تختصر بقطاع واحد أو تشمل قطاعات عدة، بحسب القطاعات المختارة للتنمية. كما يمكنها أن تشمل مشاريع متوازية أو متتالية.

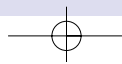
أما العملية فترتبط بمسار للتطوير يمتد على مدى طويل، بحيث يحسّن من شروط التنمية ويبقى محصوراً بمجموعة واحدة من المستفيدين.

وتوسع شونك في دراسة إمكانية التطبيق، فأوضح أنها تتم مع بعثة ميدانية، وتهدف إلى تحديد مشروع ما، وفي الوقت نفسه تقييم فعالية تطبيقه. وتبدأ هذه الدراسة بتحليل الإطار الذي سيتحقق فيه المشروع. أما العناصر الواجب اعتبارها في هذا المجال فتتشكل من:

- السقف الاقتصادي Toit économique: أي الإمكانيات الاقتصادية وتكلفة المشروع.

- الوقت Temps: البعد الزمني الذي يجب خلاله تحقيق الهدف.

- الأرض Territoire: المنطقة الجغرافية التي



جمعيّة الأرض لبنان توصيات البند السابع

نتيجة النشاط الزائد والتوتر اللذين يترتبان عن تناولها. كما وأنها تقصد الجسم من الكالسيوم، ما يعرّض الأولاد إلى احتمال تكسّر العظام وترققها، إضافة إلى أنها تحتل مكان الحليب والماء والخضار.

- قلة تناول الفاكهة والخضار واستبدالها بالعصير المعلّب الذي يحتوي على كمية كبيرة من السكر، في حين أن الفاكهة والخضار تؤمن الفيتامينات والمعادن الأساسية لحسن الأداء الفكري. ولذلك، يُنصح بتناول خمس حصص من الفاكهة والخضار يومياً.

- الوجبات السريعة و Junk Food التي تحتوي على كمية هائلة من الدهون المشبعة المؤدية إلى ارتفاع في نسبة الكوليسترول والبدانة والكسل. في هذا النوع من المأكولات كمية كبيرة من الملح والسكر. من جهة، تؤدي النسبة الكبيرة من الملح إلى ارتفاع ضغط الدم وما ينتج عن ذلك من أمراض. ومن جهة أخرى، تُضعف الكمية الزائدة من السكر مناعة جسم الإنسان كما ترفع من نسبة تسوس الأسنان وغيرها من المخاطر الصحية، وصولاً إلى خلل في التوازن النفسي غالباً ما يتمثل بالميل إلى العنف.

- قضاء ساعات طويلة أمام شاشة التلفزيون أو الكمبيوتر وغياب أي نشاط رياضي، وهذان العاملان كثيراً ما يرتبطان بنظام غذائي عشوائي خلاصته البدانة وتدهور الصحة وكسل الخلايا الذهنية فترجع الأداء المدرسي.

ومن خلال هذا العرض أوصت جمعيّة «الأرض» المدارس بضرورة نشر التوعية الغذائية وتعميم نظام غذائي سليم وذلك من أجل الحفاظ على صحة الطلاب وتعزيز قدرتهم على التعلّم وحمايتهم من أمراض لم يعد أحد في منأى عنها.

مع بداية العام الدراسي 2008 - 2009 وفي إطار مشروعها «المواطن البيئي اللبناني» الذي يهدف إلى نشر شرعة المواطن البيئي اللبناني على الأراضي اللبنانية كافة، لتحسين سلوك المواطن تجاه بيئته، دعت جمعيّة الأرض - لبنان جميع المدارس الخاصة والرسمية إلى تطبيق البند السابع من الشرعة والتي تشير إلى أن «المواطن البيئي يتناول طعاماً صحياً وطازجاً وطبيعياً إنطلاقاً من كون النظام الغذائي للطلاب لا يقل أهمية عن النظام الدراسي ويؤثر مباشرة على أدائهم المدرسي ونشاطهم اليومي.

وأشارت الجمعيّة في توصيتها إلى أنه مع تغيّر النمط الحياتي والغذائي وطغيان الوجبات السريعة على الحمية الغذائية الصحية، بات الأولاد ضعيفي أمراض مزمنة لطالما نُسبت حصراً إلى المتقدمين في السن، ومنها مرض السكري وضغط الدم المرتفع وانسداد الشرايين وترقق العظام وغيرها من الأمراض الخطيرة.

من هنا، وحرصاً من الجمعيّة على سلامة التلاميذ وإيماناً بأهمية الوقاية، أوردت بعض الممارسات الشائعة التي في حال تجنّبها الأولاد يحافظون على صحتهم وحسن تطوّرهم الذهني والجسدي ومنها:

- إهمال الفطور: تثبت الدراسات أن تناول الفطور يرفع من نسبة الانتباه والتركيز، وعليه، فإنّ تقاديه يؤدي إلى انخفاض قدرة الطالب الاستيعابية كما يعرّضه إلى زيادة في الوزن.

- الإفراط في تناول المشروبات الغازية: التي تحتوي على كمية كبيرة من السكر والمواد الحافظة (خصوصاً حامض الفوسفور) والكافيين، وهي مواد غالباً ما تسبّب تدنياً في مستوى التيقظ والملاحظة

من حملات التوعية.



٦

جمعيّة AFDC الهجرة ورشة في مشروع «حوارنا»

التي الثانية الفئة المناهضة للهجرة وهم المواطنون. حاول كل من الجانبين توضيح وجهة نظره من خلال عرض وافيّ أفضى إلى نقاش معمّق بين الفريقين. واستطاع أعضاء الفريقين الوصول إلى أرضية مشتركة حول الدور الهام الذي يضطلع به كل من المهاجرين والمقيمين في بناء المجتمع اللبناني والاقتصاد، وذلك من خلال الإجابة على أربعة أسئلة تدور حول تأثير الهجرة على الاقتصاد والمجتمع اللبناني وكيفية الحدّ منها من خلال تدخّل المتخصّصين لإيجاد بدائل. وناقش الشباب أهمية وضع خطط لرفع مستوى الوعي، وضمان إحداث تغيير في المجتمع اللبناني نحو مستقبل أفضل مليء بالفرص على كل المستويات.

نتائج الأيام الثلاثة لورشة العمل السابعة لجمعيّة الثروة الحرجية والتنمية AFDC كانت إيجابية جداً خصوصاً لناحية تقوية حسّ القيادة والتواصل، وحلّ المشاكل، ومهارات العمل الجماعي بين الشباب اللبناني.

ضمن إطار مشروع «حوارنا» الذي تتقدّمه جمعيّة الثروة الحرجية والتنمية AFDC، عقد اللقاء السابع في سلسلة حلقات ورش العمل في الرميله بعاليه من 3 إلى 5 آذار الماضي، حول موضوع الهجرة في لبنان. وكان المشاركون الرئيسيون مجموعة من الشباب من مختلف المناطق اللبنانية، والمؤسسات التعليمية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية.

شارك الحاضرون في تدريب تعليمي تجريبي يركّز على التواصل وتسوية النزاعات والتفاوض والحوار الإيجابي. وعلاوة على ذلك، عملوا معاً من أجل التوصل إلى فهم كامل لجميع جوانب الهجرة بمساعدة الضيف المتحدث السيدة نهى روكز، مستمقة التوعية في مركز الأجانب في كاريتاس لبنان.

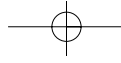
ثم توزّع الشباب على مجموعتين. الأولى تؤيّد الهجرة وتحدّث عن المهاجرين. وتمثّل

نشاطات في الطبيعة.



في إحدى ورش العمل.





منتدى المعاقين في لبنان الشمالي اعمال وخدمات التوعية



- 1- مقر المنتدى.
- 2- ندوة توعية لمناصر قوى الامن الداخلي.

منتدى المعاقين في لبنان الشمالي، فالاستمارات التي توزع بعد كل حملة، يملأها الطلاب والتلاميذ ويردون بالإيجاب على حماسهم للتطوع، وعلى لائحة الانتظار للانضمام إلى المنتدى كمتطوعين أسماء كثيرة تتجاوز المئة، كما أن بعض المدارس والجامعات أدرجت حملة التوعية التي يقوم بها المنتدى في البرامج التعليمية وطلبت أن تكون سنوية.

في موازاة ذلك، قام المنتدى بتأهيل هندسي خاص بذوي الاحتياجات الخاصة لتكثيف المدارس وتأهيل الأرصفة ومداخل الكنائس والمساجد، ومنها كنيسة مار جاورجيوس للأورثوذكس في المينا، جامع الضناوي، وأما

الأرصفة التي أهلت فهي رصيف الشارع الجديد القبة ورصيف شارع الكنائس، ومن المدارس التي تمّ تكييفها ثانوية الغربا، مدرسة القبة الجديدة، مدرسة النبي كزيبير في المنية، وثانوية فخر الدين في طرابلس.

إتخذت نشاطات منتدى المعاقين في لبنان الشمالي، أشكالاً كثيرة متنوعة وصبت في إطار مشروع «نموذج إستراتيجيات تطبيق القانون 2000/220 المتعلق بحقوق الاشخاص المعوقين» بين تشرين الأول 2008 ونيسان 2009.

الوجه الأول لهذه النشاطات إنصب على أعداد الكوادر والتوعية في المدارس والجامعات ولا سيما في منطقة الشمال. في هذا السياق، أقام المنتدى دورات إعداد كوادر في المدارس الثانوية ومنها: الثانوية الأورثوذكسية، ثانوية سيدة البلمند، والمدرسة الأنطونية الدولية ومدرسة القبة. ونظم المنتدى حملات توعية في المدارس المذكورة وفي المعاهد والجامعات (معهد مار يوحنا الدمشقي اللاهوتي في جامعة البلمند، وجامعة المنار). وتناولت الحملة حق الشخص المعوق في التقديمات الصحيّة والإستشفاء ودور الفرقاء المعنيين وفق القانون 2000/220، وتضمنت عرضاً موثقاً يبدأ بنبذة مختصرة عن المنتدى، ويليهما شرح لأنواع الإعاقات، ثم تفاصيل بنود القانون 2000/220. كما تضمنت الندوات عرضاً لسلسلة أفلام مصورة عن شهادات حياة لمعوقين يعاني كل واحد منهم من إعاقة محددة وتشير إلى حق محدد من الحقوق الواردة في القانون المذكور. وقبل الختام يكون استعراض لمهام العمل التطوعي كلها، والمشهد الأخير مع أغنية مصورة تحكي عن تقبل الآخر رغم الاختلاف. ويبدو أن التجاوب كبير مع حملات التوعية التي يقوم

الزورق وظائف في صدارة الدمج

إثبات طابعها الوظيفي أيضاً. فخلال العام الأول للمشروع أمّن نموذجها الوظيفي العمل لعشرين شخصاً معوقاً. كما أطلقت «الزورق» الموقع الإلكتروني الخاص بمركز التأهيل الإجتماعي والمهني الذي يسمح لأرباب العمل بالاطلاع على كافة نشاطات المركز والتطورات الحاصلة وبالمساهمة في عرض أو طلب عمل للموظفين المحتملين من ذوي الإحتياجات الخاصة. إضافة الى ذلك ورّعت المؤسسة «دليلاً تدريبياً» يرمي إلى مساعدة الجمعيات الأهلية على تأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة.



خلال إحدى الدورات التدريبية.

أنهت مؤسسة الزورق عملها في مشروعها حول توافر حق العمل للجميع. وكانت خطة المشروع تلخّصت في دمج الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في المجتمع وضمن سوق العمل والتصدّي لمحاولة عزلهم وتطبيق القانون 2000/220. وهدفت الى تطوير دمج الأشخاص المعوقين اقتصادياً واجتماعياً، من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية، وتوعية المجتمع وأرباب العمل على ثقافة الدمج والتنوع وتسهيل الضوء على إمكانات الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة في تقديم خدمات مهمة تقيّد المجتمع وتقيدهم في آن واحد.

وفي هذا الإطار أسّست «الزورق» مركز تأهيل اجتماعي ومهني خاص لتعزيز مهارات ذوي الإحتياجات الخاصة يمثل خطوة تحضيرية على طريق اندماجهم في سوق العمل. وإلى ذلك، نظّمت ورش عمل توعية لوسائل الإعلام وتدريبية للجمعيات الأهلية، هدفت إلى بناء قدرات الجمعيات لناحية الدمج والتوظيف. إن هدف الجمعية ليس الاكتفاء بتقديم نماذج مكررة لتدريب ذوي الإحتياجات الخاصة، بل إنها تسعى بشكل خاص إلى

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات ورشة ختامية وميثاق شرف إعلامي

خلال إقامة مرصد متخصص يعتمد المعايير التي تضمن المساواة بين المرشحين والمهنية والموضوعية في تغطية الحملات والبرامج. وتنتهي بمراقبة عملية الاقتراع في كافة الأفضية بالتعاون مع التحالف الوطني من أجل مراقبة الانتخابات، من خلال مراقبة أداء المرشحين وماكيناتهم الانتخابية والإدارة المشرفة على العملية الانتخابية». وتحدث عبد الصمد عن الكتيّب الذي أصدرته الجمعية بعنوان «الإعلاميون وأخلاقيات المهنة» الذي يضم ستة أبحاث توّحت الإضاءة على واقع الإعلام في لبنان وسبل تطويره. ورأى وزير الإعلام طارق متري «أن الحرية الإعلامية في لبنان أقرب الى حرية إداة الخصوم وأن الإعلاميين ليسوا مجرد أبقاق للسيااسيين»، ودعا الى احترام الإعلام وتعزيز صدقية الإعلاميين. أما وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إبراهيم شمس الدين فاعتبر «أن الإعلام سيكون العنصر اللوجستي لمعركة الإنتخابات النيابية المقبلة، ما يحتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني لتكون عيناً وأذناً ويداً إضافية في ضبط العملية الانتخابية». ومن ثم عرضت ديما الحركة للموقع الإلكتروني الخاص بالمشروع وعرف إيليا إيليا بالكتيب الصادر عن المشروع «الإعلاميون وأخلاقيات المهنة». كما عرضت الدراسات المشورة في الكتيّب والتي تمّت مناقشتها وكان الختام مع توصيات للمرحلة المقبلة.

وصفت الورشة الختامية لـ «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات» لمشروع «نحو مجلس مستقل لميثاق شرف إعلامي» آفات المشهد الإعلامي، وعبّرت عن الأمل بتحسين الأداء المهني والأخلاقي، قبل مدة قصيرة من موعد الانتخابات النيابية اللبنانية، إذ عقدت الورشة في 2 شباط 2009 برعاية برعاية وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إبراهيم شمس الدين وحضور وزير الإعلام طارق متري. أكدت مديرة المشروع يارا نصار أن المشروع سعى منذ انطلاقه في تموز 2007 الى القيام بورشات عمل مع العاملين في المؤسسات الإعلامية تتناول تغطية العملية الانتخابية، وتناقش أبرز أخلاقيات المهنة. كما سعى إلى بلورة ميثاق شرف إعلامي وتطويره، وتشكيل مجلس أو مرقب يرصد تطبيق أو عدم تطبيق المؤسسات الإعلامية والإعلاميين لمضامين شرعة الإعلام. أما الأمين العام للجمعية زياد عبد الصمد فرأى «ضرورة تحلي الإعلام بدرجة عالية من المهنية والموضوعية والالتزام بأخلاقيات المهنة». وأشار إلى أن «الجمعية أعدت خطة وطنية شاملة لمراقبة الانتخابات، تبدأ بمراقبة الحملات الانتخابية، من انفاق انتخابي بالتعاون مع الجمعية اللبنانية للشفافية، ومراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين من



الوزيران شمس الدين ومتري والأستاذ عبد الصمد في الورشة الختامية.

دورة تدريبية ثالثة لـ «ريستارت» عناصر قوى الأمن والتفسير

يمنى الشكر غريّب إلى صعوبة «هذا العمل مشيرة إلى أهمية التنسيق بين الجمعيات وقوى الأمن الداخلي واستهل فريق عمل مركز «ريستارت» الدورة بمقدمة عامة حول «تعريف التعذيب». وكان المحور الأول حول «نتائج التعذيب وآثاره الجسدية والنفسية والاجتماعية». أما المحور الثاني، فتركز حول «حقوق الإنسان والسجون»، وعرض خلاله جاد طعمة «أغراض عقوبة السجن وحقوق الإنسان ودور موظفي السجون». واستمرت الدورة ثلاثة أيام، تعددت فيها محاور التدريب والبحث، ومن التوصيات التي ذكرها عناصر قوى الأمن لإحداث تغيير في أوضاع السجون والمساجين تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية العاملة داخل السجون، معالجة مشكلة السجناء الأجانب والأمن العام مع الأخذ في الاعتبار مشكلة ترحيل الأجانب الذين يمكن أن يتعرضوا للخطر في بلادهم، تطبيق المادة 108 من قانون العقوبات، معالجة مسألتى الإكتظاظ والبنى التحتية، إنشاء نشاطات ثقافية، رياضية ومصانع يعمل فيها السجناء لقاء أجر، تأمين الأدوية والعناية الصحية الضرورية للسجناء. وفي الختام، نوقشت التوصيات.

في 26 آذار الماضي أقيم مركز «ريستارت» لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب دورة تدريبية ثالثة حول «حقوق الإنسان والسجون» في منتجع «الميرمار» - القلمون. وشارك في الدورة 25 عنصراً من عناصر قوى الأمن الداخلي العاملين في سجون محافظة الشمال والذين هم على علاقة مباشرة بالسجناء.



من الدورة التدريبية.

ترحيب من مديرة المركز سوزان جبّور فتأكدت من ممثلة السفارة البريطانية نيكولا دايقس على أهمية الدورة وإفادتها. ثم ألقى العقيد إيلي أبو سرحال كلمة المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، وأشار إلى أن «صدر المرسوم 755 تاريخ 2008/1/3 القاضي بإنشاء قسم حقوق الإنسان من المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي، يجعلنا حريصين كل الحرص على التنسيق الكامل مع المؤسسات التي تعنى بهذا الشأن، حفاظاً على ما ترسّخ في بلدنا من صورة واضحة ونقية في ممارسة الحريات نحو مزيد من الديمقراطية». وفتت ممثلة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية



أمّ النور والوقاية من الشباب وإيهم



من عروض الحفل الختامي.

غريب، ممثلة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والأب مروان ثابت الأمين العام للمدارس الكاثوليكية في لبنان. وتخلل هذا النهار الطويل عروض للفيلم والمسرحيتين ونشاطات رياضية ومسابقات ورسوم غرافيتي. وكان الختام مع حفل موسيقي «من الشباب الى الشباب». خلاصة هذا اليوم الاحتفالي وما سبقه من تحضيرات طويلة

للأدوات الوقائية تشدّد على أنّ تفعيل دور الشباب المجتمع له دور أساسي لتنمية قدراتهم الفكرية والعملية من جهة، ولتحفيزهم على العمل الاجتماعي وحماية جيلهم من جهة أخرى. كما أنّ مشاركتهم في الميدان الاجتماعي يعطيهم القوة على التصدي لآفة المخدرات والإدمان التي تنتشر في لبنان بسرعة كبيرة وتطال أكثر فأكثر الشباب والشابات لتؤدّي بهم الى هاوية الموت.

مشروع أمّ النور Youth Connection كان حافزاً للشباب الذين تطوّعوا وتبنّوا قضية المشروع وأصبحوا دؤوبين على المثابرة والمشاركة الدائمة في الحملة الوقائية.

تحت عنوان «من الشباب الى الشباب» Life High on إنعقد منتدى تجمّع أمّ النور، برعاية مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، في 25 تشرين الأول 2008، وذلك في مجمع ميشال المرّ. وأطلق التجمّع خلال هذا المنتدى أدوات وقائية تؤمّن إستدامة مشروع التجمع الهادف الى الوقاية من المخدرات. وهذه الأدوات التثقيفية عبارة عن: فيلم، ومسرحيتين وكتابين وأسطوانة أغاني، وثلاث قصص مصوّرة. وقد طوّرهذه الأدوات متطوّعون شباب تحت إشراف فريق من أمّ النور وإختصاصيين في المجالين التربوي والفني، ضمن مشروع Youth Connection، والذي يهدف الى تعزيز الحوار بينهم وإلى تفعيل قدراتهم لتطوير وسائل وقائية خلّاقة للحدّ من مخاطر المخدرات. والرسائل الوقائية في هذه الأدوات مترجمة بطريقة غير تقليدية، تركّز على أهميّة المغامرات والتحديات البنيّة، كذلك على الأمل والعمل ضمن فريق والسلام والطبيعة.

شارك في المنتدى شباب وفاعلون من المدارس العامة والخاصة كافة في لبنان، إضافة الى الجمعيات المدنية والحركات الشبابية. وكانت البداية مع كلمات لكل من السيدة منى البازجي المديرة العامة لأمّ النور، الأنسة شانثال كلّاس، مديرة المشروع، السيدة يمنى الشكر

لسكون ودورة تدريبية لرؤساء المخاض عن حقوق المدمنين

أربعون رئيس مخض ورقيب تحقيق من منطقة بيروت تابعوا في 29 تشرين الثاني الماضي دورة تدريبية تناولت حقوق المدمنين نظمها مركز «سكون» في فندق كراون بلازا بالحمر بعد دورات مماثلة في البقاع والشمال. وأنت هذه الدورة في إطار حملات التوعية التي تقوم بها «سكون» ضمن مشروع «حقوق المدمنين: نحو انفتاح أكبر». ويهدف إلى الضغط لتحديث بعض القوانين العائدة للمخدرات وتعديلها كقانون 1998 وسد الثغرات التي تعترض حسن تطبيقه، كما يسعى إلى تعزيز آليات العمل العدلي في التعامل مع مدمني المخدرات كأشخاص بحاجة إلى العناية الطبية والرعاية النفسية والإحاطة الاجتماعية.

بعد ترحيب من مسؤولة قسم التوعية والوقاية في مركز «سكون» مهي حسامي، حاضر الطبيب النفسي شارل يعقوب عن «المخدرات الإدمان والعلاج». فغرض لطرائق التعامل مع المدمن خلال مدة التوقيف وأساليبها. وشدد على خطورة الإدمان كمرض مزمن يصعب علاجه، وقال إن مراكز الرعاية هي من يقدم العلاج المناسب للمدمن وليس السجن الذي يحوّل من مدمن إلى مجرم». وحذّر من وجود حالات إدمان على «النتر» وغيرها منتشرة

مواكبته ليصبح عنصراً فاعلاً في المجتمع. ومن ثم حاضر المستشار القانوني نزار صاغية عن «المدمن والقانون». ولفت إلى «أهمية معاملة المدمنين وفقاً لروحية القانون، فيكون المجتمع مستعداً لاحتضان المدمن ومساعدته شرط أن يتعهد بالخضوع للعلاج وأن يتأثر عليه فيفتح لإتزامه بذلك الطريق أمام وقف الملاحقة ضده». ورأى أن «من المهم أن يقتنع الدرك بوجوب التعامل مع المدمن على أن وضعه يقع في الوسط بين التبرئة والإدانة».

عُرض وثائقي بعنوان «من إلى» يضيء على الجوانب الإنسانية والاجتماعية لمعاناة المدمنين. واختتمت الدورة بمناقشة التوصيات التي ستعرض خلال الطاولات المستديرة مع القضاة.



مؤسسة مخزومي حوار الصغار في مسرحية ثانية

أثناء التعارف والتحضيرات.

أو الآداب العامة. كما تركز على أهمية الحوار في إيجاد حلول للمشاكل على اختلافها. وتقول منسقة المشروع ارليت سعاد انه تم اختيار نحو 60 تلميذاً، عقدت معهم أربع جلسات تدريبية مع أساتذة اختصاصيين باشراف المجلس الأعلى للطفولة، فكانت أربعة أيام للتعارف والإعداد والقيام بألعاب تقرب التلاميذ أكثر لفهم مضمون الاتفاقية وخصوصاً المادة 13، وترجم التلاميذ ما فهموه رسوماً تعبيرية. واتسمت هذه المرحلة بالطابع التحضيري حيث تعرّف المشاركون خلالها على بعضهم، وأدركوا أنهم يستطيعون العمل معاً حتى وإن كانوا مختلفين. ومن ثم فكروا معاً وسجلوا أفكارهم عن المسألة المطروحة وعن حرية التعبير الضرورية لهم، ومن هذه الأفكار تولّى متخصصون كتابة نصّ المسرحية، وبدأت التمارين مع 47 تلميذاً، توزعت عليهم الأدوار ومهام العمل، وبدأت التمرينات تحت إشراف المخرجة أمية لحدو وأصبح التلاميذ كل بحسب موهبته وطاقته يقوم بأداء دوره والمطلوب بمحبة وشغف. وستصوّر المسرحية وتصدر على قرص مدمج «دي في دي» وتوزع منها ثلاثة آلاف نسخة على المدارس والجمعيات التي تهتم بالطفل في لبنان، وسيرفق الـ «دي في دي» بكتيب يشرح حقوق الطفل برسوم توضيحية جميلة وتسهّل فهم المواد.

في إطار مشروع «تعا نتحاور» الذي تنفذه مؤسسة مخزومي ضمن برنامج «أفكار 2» الممول من الإتحاد الأوروبي، بإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للطفولة - وزارة الشؤون الاجتماعية، إلتقى تلاميذ من صفّي الخامس والرابع تكميلي من 13 مدرسة خاصة ورسمة من بيروت وضواحيها، ينتمون بالتالي إلى كل الطوائف، بهدف التحضير لمسرحية هي الثانية تقوم بها المؤسسة ضمن المشروع. ويتركز جوهرها حول مضمون اتفاقية حقوق الطفل ولا سيما المادة 13 منها، والتي تنصّ على حق الطفل في حرية التعبير وفي طلب المعلومات والأفكار وتحصيلها: ويشمل النصّ حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل. وتشير المادة الى أنه يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة



جمعية فرح العطاء أطفال باب التبانة وجبل محسن معاً

الأجيال الجديدة وجمعها على ضرورة الحوار والتوافق والوحدة، في نشاطات متنوعة تلغي التباعد القائم بفعل الأحداث. وفي عيد الأضحى تجدد اللقاء بين أولاد من باب التبانة وجبل محسن، تحت راية الوحدة في التنوع والعدالة، وفي أجواء من المحبة والتسامح والاحترام، وانطلق نحو 300 ولد معاً لحضور مسرحية على مسرح الأوديون في جل الديب. فضضروا منذ الصباح الباكر، غنّوا ورقصوا. وعند وصولهم الى المسرح، أشدوا النشيد الوطني وصفقوا ترحيباً عندما كانت تذكر أسماء أحياء طرابلس التي يقطنونها، مؤكداً أن «فرح التلاقي أقوى من الخلافات». وتعلم المشاركون من خلال نشاطات «فرح العطاء» أن «الخير أقوى من الشر، والتلاقي والعيش الواحد هما أساس المواطنة». وردد الأولاد في المسرح كلمات «محبة، تسامح، احترام التي أصبحت شعاراً يقتدي به صغار باب التبانة وجبل محسن، على أمل أن ينقلوها الى الكبار وأن يعلمهم تطبيقها ليسود الاستقرار والسلم في هذه المنطقة». وعاد المشاركون الصغار الى منازلهم بعد حصولهم على هدايا، وهم يحملون بلقاء جديد يجمعهم بعيداً من الحقد والكراهية. جمعية «فرح العطاء» وعبر مشروعها تغذي بذور المواطنة عبر تدريب الأولاد عليها، علماً ثمر فعلياً فيهم.

تحت عنوان «مهام تربوية واجتماعية لشبان لا يتجاوزون السادسة عشر من العمر من أجل إرساء التوافق بين مختلف أطراف المجتمع اللبناني»، يستمر مشروع جمعية «فرح العطاء» في إطار «أفكار 2» في توعية الأجيال الجديدة على ضرورة الحوار والتوافق والوحدة. وتنظم الجمعية نشاطات تعزز التواصل والتبادل الثقافي بين أطفال من القرى المجاورة عبر التجمعات والنشاطات الاجتماعية. وذلك عبر تعزيز مركزها في عيتيت بالبقاع الغربي الذي شارك حوالى 489 ولداً في نشاطاته أو عبر الرحلات التي ينظمها الى مختلف المناطق اللبنانية في «باص أفكار». فمركز فرح العطاء يزدهر بنشاطات الأولاد من المناطق المجاورة ومن الطوائف كلها. فتشاركوا في التواصل والحوار عن الصداقة والمحبة والتعاون، وفي الهوايات والألعاب وشاهدوا الأفلام ولوّنوا ورسموا واستفادوا من الألعاب الإلكترونية على الكمبيوتر. وبعد تجربة سعدنايل وتعلبانيا جددت الجمعية احتضانها

فرح العطاء في عيتيت مع فريق أفكار.



مؤسّسة مهارات لهيئة إعلامية مستقلة

الحبس في قانون المطبوعات وتعديلاته حتى لا تظل سيفاُ مصلتاً على الإعلاميين يمنعهم من أداء مهنتهم كمراقب للسلطة ويعيق دورهم في كشف الفساد والإيذاء على القضايا التي تهم الرأي العام. علماً أنّ هذه العقوبة لا يطبّقها القضاء ويستبدلها عادةً بالغرامة. وينصّ كذلك على وجوب تأمين حق التقاضي في قضايا المطبوعات على ثلاث درجات ما يشكل ضماناً أكبر للمتقاضين ويساهم في تعزيز النقاش القضائي صوتاً لحرية الراي والتعبير. ويشدد على وجوب إلغاء الرقابة السياسية على مداخل المطبوعات لعدم الجدوى من ذلك لأن التمويل قد يجري بطرق مختلفة ولا يمكن التحكم به أو مراقبته.



من لقاء مرجعيون.

في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام تابعت مؤسّسة مهارات اجتماعاتها مع المعنيين من مسؤولين، وزراء ونواب وأصحاب اختصاص، كسباً لدعم التعديلات التي عملت على اقتراحها والمتعلقة بقانون الإعلام في لبنان. وبحسب المديرية التنفيذية للمشروع رلى مخايل فإن المسؤولين يبدون تجاوباً ملموساً. وتوقعت ترجمة هذا الدعم بعد الانتخابات النيابية في حزيران. وأشارت مخايل إلى خطتي عمل، تقوم الأساسية على اقتراح مشروع قانون جديد كامل للإعلام، والبديلة على تحديد نقاط مطلوب تعديلها في قانون المطبوعات الحالي. وقد استند العاملون على الاقتراح إلى مقارنات وافية مع قوانين الإعلام في أنظمة عريقة في الديموقراطية وأخرى حديثة فيها. ويجري العمل بشكل حثيث على توفير الدعم للتعديلات المقترحة والتي يبدو قبولها أكثر سهولة.

ويرمي اقتراح القانون إلى تكريس مبادئ أساسية، يقضي أبرزها بوجوب إنشاء هيئة مستقلة تعنى بقضايا الصحافة والمطبوعات، وتتمتع بحق التقاضي وتلقّي الشكاوى ويكون لها نظام داخلي خاص وفق المنحى الجديد المتبع في أغلب الدول الديموقراطية. ويشير المشروع إلى وجوب إلغاء عقوبة

حركة السلام الدائم بصمات المشاركة ثابتة



في لقاء مع النائب غسان مخيبر.

90 شاب وشابة يمثلون جميع المناطق اللبنانية. وقام المشاركون برحلات ترفيهية وتثقيفية ولقاءات تعارف للشباب من جميع المحافظات اللبنانية والبيها. ونظمت الحركة مؤتمراً وطنياً حول حق الشباب في المشاركة وانتخب مجلس تنفيذي لهم مؤلف من 30 شاب وشابة. كذلك أقيمت ورشة عمل عن الإعلام والمدافعة للمجلس المنتخب. واشتملت حملة مدافعة نظمها المجلس عن موضوع خفض سن الاقتراع على لقاءات مع وجوه سياسية لبنانية عدة.

وفي إطار دعم هذه النشاطات أصدرت الحركة منشوراً وملصقاً حول المشروع وحقوق الشباب في المشاركة، ودليلاً تدريبياً للعاملين مع الشباب حول حقوق الشباب في المشاركة. كما صدر عنها منشور خاص للمدافعة عن خفض سن الاقتراع من تصميم أعضاء مجلس الشباب الذين أنتجوا أيضاً مجلة «بصمة» وكتيباً حول الإعلام والشباب، وأعدّ فيلم وثائقي عن المشروع من إخراج مجلس الشباب المنتخب.

في إطار مشروع «حقوق الشباب في المشاركة» الذي أنجزته حركة السلام الدائم، رُصدت أولى بوادر تأثير المشروع على الشرائح المستهدفة. ولعل أبرزها كمن في تمكين العاملين مع الشباب من القيام بمبادرات تعزّز دور هؤلاء في الحياة العامة. كما وأن المؤسسات العاملة مع الشباب أتاحت لهم الفرص للتعبير عن آرائهم وهواجسهم والاضطلاع بدورهم. وقد لفتت المشاركة الشبابية في كثير من النشاطات العامة إضافة إلى بعض نشاطات الجمعية مثل تحضير يوم السلام العالمي في لبنان وتنفيذه، وخلق شبكة من الروابط الاجتماعية والصداقات واستمرار تبادل الزيارات بين مختلف الشباب والشابات من جميع الطوائف والاتجاهات السياسية في لبنان، وإنشاء شبكة عمل مكوّنة من مختلف الجمعيات والمدارس التي ينتمي إليها الشباب. وفي استعادة لأهم نشاطات حركة السلام الدائم في مشروع «حقوق الشباب في المشاركة» يجدر التوقف عند ورش العمل التدريبية التي أقامتها الحركة للعاملين مع الشباب في مختلف المؤسسات اللبنانية من جهة، وللشباب أنفسهم من كل المحافظات اللبنانية من جهة ثانية، وكان محورها حقوق الشباب في المشاركة. كما تمّ تشكيل برلمان للشباب مؤلف من

الجمعية اللبنانية للتوحد إبتكار لبناء قدرات المهلمين

الأطفال والشباب حيال حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وحيال ضرورة تقبل هذه المجموعة في المجتمع والتحاور معها.

ولا تقتصر هذه التقنيات على نشاطات نشر الوعي حيال الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة بل باستطاعة الأساتذة اللجوء إليها لتعزيز دور التلاميذ في المطالبة بإحداث تغيير في أمور عدة تثير اهتمامهم في حياتهم اليومية، مثل المواضيع البيئية ومسألة حقوق الإنسان والمواطنة وفض النزاعات.

وفي جعبة الجمعية اللبنانية للتوحد عشر دورات تطبيقية متتابعة مع ما يقارب 150 تلميذاً من المدارس المعنّية، ويدير هذه الدورات أساتذة متخصصون تحت إشراف مدرّب خاص في كل مدرسة وذلك بعد القيام بنشاطات تدريبية. وتسمح هذه النشاطات للأساتذة المدرّبين بالإستخدام التطبيقي للمعارف والمهارات التي اكتسبوها، وبتقويم فعالية النشاطات التدريبية المطبقة ومفعولها.

تكتسب هذه الدورات أهمية كبيرة خصوصاً أنّها ليس هناك إحصاء رسمي عن عدد المتوحدّين في لبنان، وأنّ التقديرات تشير إلى أكثر من 350 حالة معروفة، ما عدا الحالات غير المعلن عنها. أما الإحصاءات العالمية فتلفت إلى أنّ هناك حالة توحد واحدة في 150 ولادة طبيعية، وحالة اسبرجر (توحد خفيف) في كل 60 ولادة طبيعية.

تحت عنوان «تقنيات مبتكرة لنشر الوعي بهدف تعزيز التقبل والتسامح»، نظّمت الجمعية اللبنانية للتوحد في إطار مشروع «تعزيز التسامح حيال المجموعات المهمّشة من الأطفال والشباب في لبنان»، ورشة عمل لأساتذة المدارس الخاصة والعامّة، وذلك في 18 تشرين الثاني 2008 في جامعة القديس يوسف. وتلت هذه الورشة مجموعة نشاطات تمثّلت

بإجراء الجمعية مسحاً شاملاً للمدارس الخاصة في لبنان التي تطبّق برامج دمج المعوقين، وجمعها نتائج الدراسة الإستقصائية في دليل خاص، يوفّر قاعدة بيانات شاملة عن الدمج المتاح للمعوقين في مدارس لبنان العامة والخاصة، وعن نوع هذا الدمج والمستفيدين منه.

شارك في الورشة 16 أستاذاً من مدارس رسمية وخاصة من كل لبنان. وقد عرّفت الأساتذة على تقنيات مبتكرة مرتكزة على نشاطات فنية وعلى ألعاب يمكنهم اللجوء إليها لنشر التوعية لدى



صورة تذكارية لورشة العمل.

جمعية على بُعد أمتار «الأخر» ريشة وألوان في الشارع

الإعلامية في المشروع فرح بعلبكي أن «الأخر» ليس مشروعاً تربوياً وثقافياً فحسب إنما يعلمنا مهارات تقنية ويفسح لنا المجال للتعبير عن ذاتنا بقصص فنية بسيطة، وأكدت أنه قوى في داخلها حسّ نبذ الطائفية والتمييز والانفتاح على الآخر المختلف والتحاور معه، و«يا ليت كل الشعب اللبناني يحذو حذونا ويتعلّم الحوار ويحترم الآخر ولا يتجه للسلاح والقتل والطائفية لأنه بذلك لا يبني وطناً ولا مجتمعا».

أما المشاركون من طلاب جامعيين وثانويين فعاشوا تجربة لفتوا من خلالها إلى أنهم يشاركون في المسابقة ليكونوا عناصر ملؤها الحيوية في كل ما يطوّر البلد ويجعل بيروت، وشدّدوا على ضرورة تقبل الآخر والحوار معه و«حبّذا لو عرف السياسيون في بلدنا كيف يتقبّلون بعضهم البعض لما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه». إختتمت التظاهرة بتوزيع الجوائز على الفائزين بالمراتب الثلاث الأولى.

بعد الجميزة، نظّمت الجمعية لقاءين أحدهما في ميناء مدينة جبيل، وآخر على رصيف الكورنيش البحري لمدينة صيدا. وعبر في اللقاء الأخير أكثر من 45 شاباً وشابة، بينهم عدد من أصحاب الاحتياجات الخاصة، برسومات خطّوها بالطبشور، عن رفضهم التمييز مهما كان نوعه دينياً أو عرقياً أو إنسانياً بين أصحاء ومعوقين.

في آخر أحد من تشرين الثاني 2008، كانوا هناك على درج الجميزة شابات وشبان يحملون تتوعهم الثقافي والديني والسياسي ويحوّلونه ألواناً ورسوماً تبدّ التمييز والعنف والحقد وتنادي بالحوار والتسامح وتقبل الآخر المختلف. فكانت تظاهرة ثقافية فنية أولى من نوعها نظّمتها جمعية «على بعد أمتار» حول موضوع عدم التمييز والتسامح والحوار والعدالة الاجتماعية واحترام الآخر وتقبله، في بيروت وجبيل وصيدا.

تأتي هذه التظاهرات في إطار مشروع «الأخر» الذي جمع على مدى عامين نحو 90 شاباً بهدف نشر قيم التنوّع والاختلاف وخلق مساحة للحوار بينهم وحضّهم على إستخدام الفنون في إثارة قضايا إنسانية وإجتماعية وقضايا النزاع وإطلاق العنان

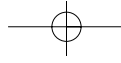
لمهاراتهم في مجتمع يكبت أفكارهم ولا يعترف بها. منذ ساعات الصباح، حمل المشاركون عدّة الرسم وأقلام التلوين و«الطبشور» لبسوا «تي شيرت» بيضاء تحمل عنوان الموقع الإلكتروني للمشروع، وتباروا على أفضل رسم ليحظوا بإعجاب لجنة التحكيم ولينالوا المرتبة الأولى.

وفي حديث مع الإعلاميين أشارت عضو اللجنة

تقبل الآخر ألوان وكلمات.



الرسم التعبيرية.



جمعية «إدراك» القانون الموعود على باب البرلمان

وتقوم جمعية «إدراك» حالياً بوضع اللمسات الأخيرة بالتنسيق مع الوزارات المختصة كلها لتقديم هذا الإقتراح إلى المجلس النيابي في لبنان. وكانت جمعية «إدراك» قامت في مرحلة سابقة بتحليل المعلومات عن أعباء الأمراض النفسية في لبنان ومعالجتها وأصدرت تقريراً يلخص النتائج. والثابت علمياً عبر الدراسات التي أجريت في الدول الغربية، أن الأمراض النفسية تشكل عبئاً ليس فقط على المصابين بها، بل على عائلاتهم والمجتمع ككل أيضاً. أما في لبنان فثمة نقص في المعلومات حول أعباء الأمراض النفسية وكيفية معالجتها. إضافة إلى أن لبنان، حتى الآن، لا يملك قانوناً حول الأمراض النفسية، ومن هنا سعت جمعية «إدراك» إلى وضع مشروع قانون مختص بهذه الأمراض، وتجهد اليوم لتحضير كل الأجواء اللازمة لتقديمه في البرلمان.



خلال مناقشة مسودة القانون.

تابعت جمعية مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي «إدراك» تحركاتها الحثيثة في إطار مشروعها الهادف إلى تحديد واقع أعباء الأمراض العقلية في لبنان والتخفيف منها وتعزيز حق الأفراد الذين يعانون مشاكل عقلية بالمتابعة والعلاج. وتوصلت إلى إقتراح مشروع قانون على المستوى الوطني لضمان حقوق الأفراد الذين يعانون اضطرابات عقلية في تلقي العلاج المناسب والعناية الملائمة. ومشروع القانون المذكور توصلت إليه الجمعية بعدما جمعت قوانين الأمراض العقلية والنفسية لبلدان عربية وأوروبية وقانون الولايات المتحدة الأميركية ومراجعتها بدقة للإفادة من كل جيد وحيوي وملائم للواقع اللبناني. وبعد الجمع والمراجعات، نفذت «إدراك» خطة عمل توصلت لوضع مشروع قانون للأمراض العقلية والنفسية، فتتابعت الاجتماعات وزادت عن 24 لقاء وحلقة حوار مع المعنيين بالصحة العقلية والنفسية، وهكذا وضعت الجمعية مشروعاً لقانون حول الأمراض العقلية والنفسية في لبنان.

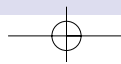
الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة خدمات قانونية ونفسية وقاعدة بيانات



The Lebanese Council to Resist Violence Against Woman LECORVAW

سعيًا لتحديد الحالة النفسية لكل معنية أو معني، واتصلت بالطبيب المناسب، وأشرفت على جدولة جلسات العلاج وعقدتها، وغطت أعاب كل من المعالج النفسي والطبيب لضمان جودة المتابعة النفسية. وفي ما يختص بالتوعية الضرورية حول العنف الذي تتعرض له المرأة في لبنان، نظمت الهيئة نحو عشر دورات توعية طالت المعنيين المباشرين بالقضية من منظمات غير حكومية إلى وزارات، وطلاب جامعات ومدارس الثانوية. سعت الهيئة من خلال مشروعها ضمن أفكار 2 إلى تأسيس هيكلية مؤسسية وطنية من خلال تنمية المعلومات وتطوير نظام الخدمات في مراكز الاستماع والإرشاد. وهدفت إلى تمكين النساء المعنفات من مواجهة الحياة من خلال الإرشاد، الإستشارة، الخدمات الإجتماعية وخدمات المتابعة النفسية/الصحة - النفسية إضافة إلى الخدمات القانونية. والهدف الذي لن يتوقف بنهاية المشروع، هو تقوية قدرة المجتمع اللبناني على التعامل المناسب مع إشكالية العنف ضد المرأة.

أنهت «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» مشروعها ضمن «أفكار 2» والذي حمل عنوان «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة كعامل - مفتاح في إحداث التغيير في ما يتعلّق بالعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني». إنتهى العمل بالمشروع ولكن قطف ثماره سيستمر وقتاً غير قصير، فمسودة مشروع قانون جديد لحماية الأسرة من العنف وضعت، وترجمت إلى اللغة الإنكليزية، والفيلم الوثائقي القصير «نحننا... معك» سيستخدم كأداة بصرية خلال حصص التوعية في المدارس. والنشاطات المختلفة التي تضمنها المشروع، ستشكل ركائز مهمة في عمل الهيئة. وأبرز هذه النشاطات الخدمات القانونية لمساعدة المرأة على المطالبة بحقوقها والتأكد أن مرتكبي العنف ضد المرأة وأطفالها سيعاقبون. ففي هذا الإطار قدّمت الهيئة نحو خمسين إستشارة قانونية مجانية ووقّرت التمثيل القانوني لنحو 11 امرأة معنّفة مع دفع رسوم المحامي ورسوم المحاكم، وقدّمت تقارير طبية قانونية حرّرها أطباء شرعيون ليتمّ قبول ملف المرأة القانوني واتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية. وفي مجال آخر أعارت الهيئة اهتماماً خاصاً بجلسات العلاج النفسي للنساء والأطفال التي بلغت خمسين جلسة،



مركز الدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط في انتظار «نهم» النواب

الفريقين، عقد الخدمة، تصنيف الأجراء، طبيعة العمل، عقد العمل، إنتهاء العقد والاتفاق بين الطرفين، الصرف من الخدمة، مرض الأجير أو الخادمة، الخطأ الذي يرتكبه الأجير، دوام العمل، الاستراحة الأسبوعية، الراتب، العناية الصحية، إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بعدم استخدام المراهقين بين 14 و16 عاماً إلا خلال العطلة الصيفية ولأعمال محددة تتناسب وقدراتهم، الحفاظ على الآداب العامة والحشمة، عدم استخدام العنف الجسدي، والشروط المتعلقة بإنشاء مكاتب الاستخدام ومهامها وتمويلها وكيفية ممارسة أعمالها.

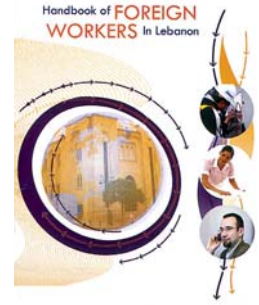
وكان مركز الدراسات نظّم تعبئة عامة حول مشروع القانون الجديد من خلال إعلانات تلفزيونية وندوات، وخط ساخن بوشر العمل به، وأعد دليلاً خاصاً بالعمال والخدم بمختلف اللغات يتضمن عناوين رئيسة عدّة في لبنان.

يتطلّع مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط إلى تبنيّ نيابي لمشروع قانون حول «حقوق العمال الأجانب في لبنان... لا سيّما خدم المنازل» كان المركز أنجزه ضمن برنامج أفكار 2، بالتعاون مع لجنة اختصاصيين في جمعيات أهلية عاملة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومع جمعية عدالة بلا حدود العاملة في فرنسا.

وهو ينطلق من حاجة لبنان إلى نصوص قانونية ترعى حقوق العمال والخدم الأجانب في المنازل حيث يعرّض الكثير منهم للاضطهاد من دون أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. وقد سعى المركز إلى قانون عصري يرعى أوضاع العمال وعلاقتهم بأرباب العمل، وكيفية القيام بالمهام الموكلة إليهم، فضلاً عن توعية المواطنين حول سبل التعامل معهم على قاعدة: «ما لا تقبلوه لأولادكم لا تقبلوه لسواكم».

ويتضمن مشروع القانون المذكور 48 مادة ضمن 12 فصلاً تتناول تعريف إجازة الخدمة، تراضي

الدليل الخاص بالعمال والخدم.



«اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة» «التميز في الكتب» في لقاء تقييمي

اللقاء بدأتها رئيسة اللجنة الأهلية الدكتورة أمان كبرارة شعرائي، قالت فيها إن «أهم ما نطمح إليه هو تفعيل موقع الكتاب المدرسي في مجال تكوين المفاهيم والعادات السلوكية تجاه المرأة، وتبديل الصور السلبية بالصور الإيجابية للمرأة، وتمتية الروح النقدية تجاه النصوص، والتأثير على مواقع القرار لتصحيح التوجهات في الكتب المدرسية». وناشدت شعرائي وزيرة التربية بهية الحريري «إدماج الرؤية للأدوار والصورة (الجنديرية) في المناهج والكتب المدرسية». فيما أشارت منسّقة برنامج أفكار اليمنى الشكر غريب إلى أن «البرنامج شكّل تعزيزاً لشراكة حقيقية بين القطاع العام والمجتمع المدني بمنظّماته الناشطة».

وصدرت اقتراحات وتوصيات تصصّ على تنظيم دورات مماثلة، وتبني دائرة الأعداد والتدريب المستمر في المركز التربوي للبحوث والإنماء هذه الدورات ونشرها على الأراضي اللبنانية كافة، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسة التربوية، والتركيز على مفهوم المساواة بين الجنسين في الكتب المدرسية، وإستكمال الدراساتين بدراسة للمرحلة الثانوية، وتحضير نشرة شهرية توجيهية للمعلمين، والطلب من مدراء المدارس السماح للمدرّبين والمدرّبات بمناقشة محتوى الدورات التدريبية في المدارس، وتنظيم لقاءات توعية حول مفهوم التّنوع الاجتماعي في المدارس الرسمية.

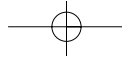
أقامت اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، في 24 نيسان الماضي، لقاءً تقييمياً للدورات التدريبية، المنجزة في مشروعها ضمن برنامج أفكار 2، حول «التميز في كتب القراءة والتربية الوطنية والتنشئة المدنية للمرحلة المتوسطة - مقارنة على أساس النوع الاجتماعي». وتبادل المدربون والمتدربون، والمعلمون والمعلمات، والمنسّقون والمنسّقات للمرحلة التعليمية المتوسطة في التعليم الرسمي الآراء والإنطباعات، بمشاركة ممثلين وممثلات لجمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية.

وأضاء اللقاء على مسألتين لافتتين: تمثّلت الأولى في إعلان الدكتورة ليلي مليحة فياض رئيسة المركز التربوي للبحوث ممثلة راعية اللقاء ووزيرة التربية بهية الحريري، بخصوص أخذ لجان تأليف الكتب الجديدة في الإعتبار كل الدراسات والملاحظات التي سجلت في مجال التمييز الجندي ضمن نصوص كتب القراءة.

أما الثاني فجاء على أسنة عدد من المعلمين والمعلمات المتدريين على «الحرية التربوية» وحؤول «عقلية» عدد كبير من مديري المدارس، دون نقلهم الخبرات والمفاهيم التي اكتسبوها من التدريب إلى زملائهم وزميلاتهم في المؤسسات التربوية حيث يعملون.

التمييز الجندي في لقاءات متتالية.





الورشة الـ 21 لـ «نهار الشباب» و«مؤسسة الصفدي» التقارب الإسلامي المسيحي في المناطق المسيحية

بمسلمي قرى قضاء زغرتا، وشجّع هؤلاء على التكامل مع أبناء منطقتهم، وعدم تجميع التباينات الطائفية». أما الخوري خالد فخر فسأل: «لماذا ساءت العلاقات الإسلامية المسيحية في لبنان»، مشيراً إلى عطب بنيوي في مجتمعنا. ودعا إلى كسر بعض الجليد بين المسلمين والمسيحيين وصولاً إلى التقارب». ووصف المحاولات السابقة بالخجولة والسطحية في مقارنة الموضوع، معتبراً استيقاظ العصبية الطائفية خير دليل على هشاشة العلاقة بين مكونات الوطن. وشدد فخر على «أن تحضير السلم الأهلي يقوم على العمل الجدي والتعامل الإيجابي». وعدّد المعوقات التي تباعد بين الفريقين وهي الجهل المتبادل المبني على الحكم المسبق والمعرفة المجتزأة، داعياً إلى «إدخال تعليم الأديان في المناهج التربوية». أما في ما يتعلق بالتعصب الطائفي، فاعتبر الحل في الانتماء للوطن، وعدم الاستقواء بالمثل الخارجي. ثم كانت مداخلات قيمة، وحوار معمق بين المشاركين.

في إطار مشروع «صحافيون ناشطون للحوار بين الأديان»، وبالتعاون مع مؤسسة الصفدي، استكملت جمعية نهار الشباب حلقات النقاش حول الحوار بين الأديان في مختلف المناطق اللبنانية. فبعد فتا وأنطلياس وحاصبيا ومشغرة والبلمند، حملت ورشة العمل الحادية والعشرون والأخيرة عنوان «التقارب الإسلامي - المسيحي في المناطق المسيحية». وقد عقدت في دير عشاش للرهبنة اللبنانية المارونية بقضاء زغرتا، في 24 كانون الثاني الماضي. وشارك فيها الشيخ الحبيب عبد الغني والخوري خالد فخر، بحضور رئيس الدير الأب كليم التوني، وفعاليات وشخصيات ومجموعات شبابية ومهتمين.

مدير الورشة منسق قطاع التربية في «مؤسسة الصفدي» الدكتور مصطفى الحلوة، تناول إشكالية ذات بُعدين على مستوى التقارب المسيحي-الإسلامي: «التقارب المسيحي - الإسلامي في منطقة الغلبة العديدة فيها للمسيحيين والتقارب الإسلامي - المسيحي في منطقة الغلبة العديدة فيها للمسلمين». وأوضح إن اختيار هذه المنطقة من شمال لبنان، يهدف إلى جلاء أبعاد التقارب المسيحي - الإسلامي والآليات التي يتم عبّرها.

الشيخ الحبيب عبد الغني اعتبر أن «التواصل عبر الحوار ضرورة، تتعدى المسألة الدينية إلى المواطنة، التي تجمعنا كلبنانيين». واستعرض محطات التسامح الإسلامي عبر التاريخ، ولام اللعبة السياسية التي «وظّفت الدين في غير مواقفه ولحسابات طائفية ضيقة فكان لبنان صندوق بريد لرسائل خارجية». وسأل: «هل فعلاً أن اللبنانيين اكتشفوا ما وقعوا فيه جراء هذا التوظيف الديني؟». ودعا عبد الغني إلى الاهتمام

التقارب الإسلامي المسيحي في زغرتا.

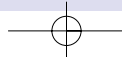


جمعية «كفح» حملات ومشروع قانون لحماية المرأة

في لبنان، لكنه لا يزال يستتر خلف مفاهيم وعادات إجتماعية تعتبر سياسة العنف ضد المرأة مسألة عائلية خاصة. وفندت نائبة رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني جمانة مرعي أشكال العنف ضد النساء والفتيات في إطار الأسرة (من العنف الجسدي والنفسي، إلى العنف الجنسي والاقتصادي والاجتماعي بغياب أي رادع أو قوانين للحماية)، وحضت على تطبيق الميثاق الدولية المبرمة خصوصاً إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء التي يجب رفع التحفظات عنها. وطالبت مرعي بإقرار تشريع لحماية النساء من العنف الأسري ينصّ على: تجريم العنف الأسري،

تواصل منظمة كفى عنف واستغلال عرض مسودة «مشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري» على السياسيين والمعنيين بهدف الوصول إلى تشكيل قوة داعمة من الجمعيات والسياسيين توصلاً إلى إقراره وتطبيقه. ونظّمت على خط مواز حملة على مدى 16 يوماً لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، توجتها بقاء في قصر الأونيسكو حضره أعضاء التحالف الوطني لتشريع حماية النساء من العنف الأسري، وممثلو جمعيات أهلية ومدنية.

المحامية دانيال الحويك من الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة وصفت العنف الممارس ضد النساء داخل الأسرة بالأكثر شيوعاً



استحداث جهاز متخصص بالعنف الأسري لدى قوى الأمن الداخلي وإلزام المعتف بتأمين سكن بديل للمرأة المعتفة.

وألقى الممثل عمار شلق كلمة الممثلة ندى أبو فرحات فنقل عنها عدم ترددها في التمثيل في أحد إعلانات منظمة كفى عنف وإستغلال، «فأنا لست مجرد ممثلة بل أنا قبل كل شيء إنسانة، طفلة، مراهقة، شابة، امرأة. ولأنني إنسانة، فهتم معظم أسباب العنف على أنواعه فهو السلاح الاسهل لمواجهة العنف وهو رواسب لتربية خاطئة».

وعرضت أفلام تلفزيونية دعائية قصيرة حول حملة تشريع حماية النساء من العنف الأسري من تمثيل عمار شلق وندى بو فرحات، وعرض فيلم وثائقي عن مراحل تحضير مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري، إضافة إلى عروض للأفلام المشاركة في المسابقة التي تنظمها «كفى».

وحصول المرأة على قرار حماية يمنع المعتف من التعرض لها، وإلزام المعتف بالخضوع لجلسات تأهيل من العنف، وإعفاء قرار الحماية من كافة المصاريف، واستحداث محكمة أسرية متخصصة مع سرية المحاكمة وجلسات التحقيق بالإضافة إلى

لا للعنف في ندوة.



جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات مسرحية ترفع الستارة عن سجن روميه

النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، رئيس هيئة التفتيش القضائي بالتكليف أنطوني عيسى الخوري، المحامية العامة التمييزية القاضية جوسلين تاب، المفتش القضائي سمير مظلوم، إيلي بخعازي، المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، قائد الدرك العميد أنطوان شكور، والنائب غسان مخيبر.

بعد التشيد الوطني أنشد السجناء «وطني حبيبي» من كلمات السجن سيمون دنيا وألحان السجن المعروف بـ «المهاجر». ثم تلت المسرحية المقتبسة عن نص للكاتب الأميركي رجينالد روز، أعدتها وأخرجتها زينة دكاش ودرّبت الممثلين فيها. وهي تدور حول اثني عشر رجلاً أعضاء في هيئة محلفين إجتمعا معاً للتشاور وإطلاق الحكم، بعدما استمعوا الى حيايات جريمة قتل من الدرجة الأولى طعنأ بالسكين إتهم بارتكابها شاب في التاسعة عشرة بحق والده. قرار الهيئة يجب أن يؤخذ بالإجماع إما لإنقاذه من حبل المشنقة بوجود دليل قاطع وإما للحكم عليه. إتخذت المناقشات الطابع القانوني حيناً والإنساني حيناً آخر متصفاً بالحدّة والتفاعل القوي على مدى ثلاث جلسات جرت خلالها مناقشة الأدلة ووجوب إثباتها إلى أن انتهوا إلى ولادة قرار بإنقاذ الشاب بعد التصويت.

وتخلل العرض سير ذاتية مؤثرة لسجناء وتسع أغاني واسكتشات كوميدية، ورقصة تعبيرية تظهر كيف يتحوّل الملل إلى طاقة عدوانية.

كل سبت من شهري شباط وأذار الماضيين كان سجن روميه على موعد مع أول مسرحية رفعت الستارة عنها خلف أسواره. أبطالها 40 من المحكومين من نزلائه، عبّروا في «12 لبناني غاضب» عن مكنونات أنفسهم، أما الإشراف على العمل المسرحي فـ «جمعية عدل-الدفاع عن الحقوق والحريات».

كسر العرض الأول الذي شهد حضوراً رسمياً ودبلوماسياً وإعلامياً وأهلياً، الحواجز بين السجناء والعالم الخارجي. فتفاعل الحضور مع مضمون العمل والمواهب التي برزت والأجواء المترابحة بين الكوميديا الساخرة والدراما النابغة من الواقع وصقّقا طويلاً للعمل. وكان من بين الحضور ممثلة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة السيدة هدى السنيورة، ووزير الداخلية زياد بارود، وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إبراهيم شمس الدين،

مشهد من التحضيرات للمسرحية.

